



حلت بشأن سورية حكاية اللجنة الدستورية مكان النقاش عن الهيئة الانتقالية للحكم. تتناسب الأولى مع "انتصارات" روسيا ميدانياً، وقيادتها كلا من إيران وتركيا في سحق المعارضة، وتجييم النظام، وضبط مشاريع الدولتين اللتين لم تعودا تفكران بمصالحهما، إلا في سياق العلاقات التحالفية مع روسيا. كانت حكاية الهيئة مطابقة سنوات الثورة الأولى، والتي كانت الكفة فيها تميل إلى الثورة .

لا اعترافات ذات قيمة من أميركا وحلفها على مشروع اللجنة الدستورية. يعزز ذلك ما ترسمه أميركا على الأرض السورية من نفوذ لها في شمال الفرات وشرقه وجنوب سورية، وتنسيق ميداني مع تركيا في منبج، ومع روسيا في كل مناطق سورية. صحيح أن أميركا لا تعلن تأييدها كاملاً لحكاية اللجنة هذه، وتصرّح، بين الفينة والفينة، عن رفضها لها ورفض التجديد للرئيس السوري، لكن ذلك يأتي في إطار تدوير الزوايا مع روسيا والضغط عليها، وليس تعبيراً عن رؤية مختلفة للحل في سورية. بدقة أكثر: لا ترفض أميركا مشاريع روسيا للحل، سواء عبر طريق أستانة أو سوتشي، لكنها لا تعلن تأييدها كاملاً أيضاً. السبب تدوير الزوايا والضغط على روسيا لفك تحالفها مع إيران وطردتها من سورية. لو فعلت ذلك، لحصلت على دعم الولايات المتحدة لخطة اللجنة هذه، لكن روسيا ستكون ضعيفة من ناحية أخرى، وستضطر حينها إلى إرسال قوات برية كبيرة إلى سورية، وهذا أمر معقد، نظراً لعقدة أفغانستان، وعدم وجود اتفاقيات مع أميركا تنظم احتلالها والسيطرة على سورية، وتلغي بالتالي ضرورة التدخل البري الواسع .

رسم مناطق النفوذ في سورية بين كل من أميركا وتركيا وروسيا وإيران يمنع تجدد الحروب الكبيرة، ويؤهل الأرض لمغادرة كل المليشيات، وقبلها التخلص من بقايا "داعش" وهيئة تحرير الشام في إدلب. وقد أعطى هذا الرسم لتركيا وظيفة ضبط الفصائل، ولأميركا التحكم بقوات سورية الديمقراطية (قسد)، ولروسيا إعادة تشكيل جيش النظام وحل المليشيات التي

شكلها إثر تقهقر الجيش واحتمالات خسارة العاصمة والعودة إلى الشريط الساحلي بعد العام 2012. منذ أتت روسيا بطلبٍ من إيران لمساعدة في الحرب ضد الثورة وفصائلها، خسرت الأخيرة معظم مواقعها، وما لم تخسره أصبح تحت سيطرة تركيا وأميركا، والبقية تحت سيطرة روسيا وإيران معاً. تتفق هذه التطورات مع تطورات أخيرة تنتقل بموجبها تل رفعت ومناطق في إدلب إلى تركيا، وربما تكون هناك صفة تخص الجنوب السوري، ولا تضحي بمصالح كل من إسرائيل والأردن وأميركا. ويتم بحث القضية الأخيرة مراراً وتكراراً، وجوهرها إنهاء أي وجودٍ لإيران، وإبقاء درعاً منطقة خفض التوتر، وفتح طريق الأردن دمشق. وطبعاً موضوع إشكالي، نظراً إلى وجود فصائل قوية هناك، ولديه شرط مسبق، ويتحدد في إدارتها ذلك المعبر، أو تكون شريكة فيه، وهو ما يرفضه النظام وتصرّ عليه الفصائل.

النقاش الدولي بين الدول الضامنة للقاءات الأستانة، ولاحقاً في 25 من شهر يونيو/ حزيران الحالي بين أميركا وحلفائها بشأن اللجنة، وآلية عملها، والتوصيات فيها ومرجعيتها، وأعداد المشاركين فيها من المعارضة والنظام والمجتمع المدني، لا يعني هذا النقاش أبداً أن التوافق الدولي والإقليمي وصل إلى نهايته، وأن طريق الحل السياسي بدأ؛ فروسيا تعتمد بحثها على الإصلاح الدستوري وانتخابات لاحقة للرئيسة لمجلس الشعب، إي إعادة إنتاج النظام. بقية الدول لم تلغِ "جنيف 1"، ولا القرارات الدولية التي تُحمل النظام مسؤولية ما حلَّ في سوريا من كوارث. الاختلاف في الرؤى هذا يمنع القول إن حكایة اللجنة ستجلب إثر انعقادها حلًّا سياسياً.

يخطئ من لا يربط بين فكرة اللجنة هذه والاحتلال الروسي الدائم من ناحية، وبينها وبين الاحتلالات المتعددة لسوريا من ناحية أخرى. والسؤال: أية علاقة بينهما؟ ولا يلغى هذا السؤال فكرة تحكم السوريين بمستقبلهم. وهنا أكرر أن اتفاق "جنيف 1" كان بغياب النظام والمعارضة، فهل ستتشكل اللجنة بشكل مستقل، وبحضور الأطراف السورية؟ أعلن أحمد طعمة، رئيس حكومة معارضة سابق، ورئيس وفد المعارضة لمؤتمر سوتشي وأستانة أخيراً، أن تركيا هي من سُسلم أسماء وفدى المعارضة، وهناك إعلان عن أية مسبقاتٍ للتفاوض والمشاركة في أية أوراق أو اجتماعات تتشكل بخصوص سوريا، وبالتالي ستذهب هيئة التفاوض والائتلاف الوطني وبقية المجموعات إلى النقاش في جنيف وسوها بخصوص اللجنة الدستورية. وهذا يعني أن المشكلة لدى المعارضة لم تعد في التمسك بهيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات، ولا بتحديد مسبق لمصير الأسد، بل في كيفية النقاش في اللجنة الدستورية، والانتقال إلى الحل السياسي وفقها.

القصد أن المعارضة تتحقق تدريجياً بالرؤية الروسية للحل، وباعتبار الروس ينطلقون من مصالح النظام مع إجراء تغييراتٍ شكلية فيه، فالمعارضة ستناقش الدستور ومواده وفقاً لما يرتبه الروس. ربما سيعتمد دستور روسي لسوريا، وربما يتم إصلاح الدستور الحالي الرديء، ولكن وفي كل الحالات، خسرت المعارضة كثيراً من نقاط قوتها، حينما تخلت عن شروط مسبقة، يفترض بالنظام وروسيا أن تقدمها قبل أي نقاش أو حوار أو لقاء، كالإفراج عن المعتقلين ومصير الأسد، والتمسك بإعلانٍ دستوري، وبالتالي أثبتت الهيئة الانتقالية للحكم خلف ظهرها.

سألت أعلاه: ما علاقة اللجنة الدستورية بالاحتلالات؟ هو سؤال إشكالي من دون شك، فكيف سيتم شرعنة هذه الاحتلالات في عصرنا هذا؟ كيف سيتم تضمين الدستور المزمع تشكيله بنوداً تتعلق بالاحتلالات هذه؟ هذه القضية هي ما يجب نقاشه في إطار المعارضة السورية، وكذلك لدى الشعب السوري؛ فالاحتلالات وأدواتها المحلية السورية مشكلة سورية حالياً، وهي من يقال إنها ستناقش قضية اللجنة الدستورية، وبالتالي أي حلٍ سوريٍ ستحمله معها؟

المصادر:

العربي الجديد